سياسة التكيف الهيكلى فى مجال التعليم مضمونها - مدى تنفيذها وآثارها فى مصر

أ. د . وداد مرقس

.* أستاذ بقسم الاجتماع
بكلية الآداب بنها

مقدمة :

ان سياسات التكيف الهيكلى هى نوع من الليبرالية الجديدة التى انطلقت فى الدول النامية[١] نتيجة لاغراق هذه الدول فى الديون وبناء على ضغوط وتوصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وتهدف برامج التكيف الهيكلى الى اعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال عدة ميكانيزمات اقتصادية ومنها الضغط على الانفاق الحكومى[٢] . واذا كانت هذه السياسات ركزت خلال السبعينات والثمانينات على ضرورة الاقلال من الدعم ، ومن الاتفاق على النواحى الاجتماعية ولا سيما التعليم والصحة فقد ادى هذا الاتجاه الى ردود فعل قوية من قبل بعض المنظمات الدولية مثل صندوق الامم المتحدة للتنمية وصندوق الامم المتحدة للطفولة وبدأت بعض الدول تعانى من الاثار السلبية لهذه السياسات فى مجال التنمية البشرية وسوف نركز فيما يلى على مضمون سياسات التكيف الهيكلى فى مجال التعليم ثم على مدى تنفيذ هذه السياسات فى مصر واثارها الحالية والمتوقعة على التعليم .

اولا : المستوى الايديولوجى

تتضمن هذه السياسات فى مجال التعليم عنصريين هما وجهان لعملة واحده ، أولهما هو استعادة التكلفة أو على الاقل المساهمة فى التكلفة وثانيهما هو الضغط على الانفاق الحكومى فى مجال التعليم[٣] .

إرى البنك الدولى ان تضييق القيود المالية يجعل من المستحيل الاستمرار

فى تقديم دعم كبير يشمل فئة واسعة من الخدمات العامة .....ويمكن أن تساعد الرسوم التى تفرض على المستفيدين وغير ذلك من الاتعاب فى تحسين الكفاءة الاقتصادية بالاضافة الى زيادة الايرادات ففرض الرسوم يساعد على زيادة الكفاءة فى الانتاج والاستخدام[٤] » .

كما يوصى البنك الدولى بان تكون استعادة التكلفة فى مجال الخدمات التعليمية تدريجية بحيث تبدأ بمراحل التعليم العالى اذ ان معظم الملتحقين بالتعليم العالى من الطبقات الغنية ويستطيعون دفع مقابل التعليم الذى يتلقونه ثم تنتشر منها الى المراحل الادنى للتعليم . فاذا كان لا ينادى باستعادة التكلفة كاملة فى المراحل الابتدائية فانه يوصى بفرض رسوم بسيطة على بعض الخدمات مثل الادوات المدرسية . واخيرا يرى البنك الدولى ضرورة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال التعليم وأيضا تشجيع المنظمات الطوعية على المشاركة فى تقديم الخدمات التعليمية[٥] .

هذا ويلاحظ أن توصيات واقتراحات البنك الدولى بشأن السياسة التعليمية تخالف جميع المواثيق الدولية التى نادت بمجانية التعليم وتكافؤ الفرص وضرورة تعميم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية .

فهى تخالف الاتفاقية الدولية ضد التمييز فى مجال التعليم (١٩٦٢) التى ترى ضرورة مجانية التعليم فى المراحل الابتدائية وضرورة منع التمييز على اساس الظروف الاقتصادية .

وهى تخالف الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) التى تنص على أنه يجب أن يكون التعليم الابتدائى مجانا للجميع وأنه يجب أن تتاح للجميع فرصة الالتحاق بالتعليم الثانوى والجامعى عن طريق ادخال مجانية التعليم تدريجيا فى هذه المراحل .

وهى تخالف أخيرا الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل (١٩٨٩) التى ترى ضرورة تعميم التعليم الابتدائى وضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة كمجانية التعليم وتقديم إعانات للمحتاجين لإتاحة فرصة التعليم الثانوى للجميع، إلا أن هذه الاتفاقية – الأولى والثالثة لم تنص على ضرورة مجانية التعليم العالى – وسياسة البنك الدولى فى مجال التعليم، المعتمدة أساسا على مبدأ استعادة التكلفة تخالف مبدأ تكافؤ الفرص الذى أشارت إليه كل من الاتفاقيتين .

ويجب التركيز فى هذا الصدد على ان مجانية التعليم تعتبر اساسيا لضمان مبدأ تكافؤ الفرص. فاذا كان هدف مجانية التعليم فى المرحلة الابتدائية هو ضمان التحاق جميع الاطفال الذين فى سن الالزام بالمرحلة الابتدائية فان مبدأ تكافؤ الفرص يضمن الالتحاق بالمراحل التعليمية الاخرى على اساس التفوق الدراسى وليس على اساس المقدرة المالية . ويجب التركيز ايضا على أن مبدأ مجانية التعليم اذا كان شرطا اساسيا لضمان تكافؤ الفرص، فهو غير كاف بسبب تفاوت الرصيد الثقافى والمادى لاسر التلاميذ والطلبة .

أما العنصر الثانى فى السياسة التعليمية التى يقترحها البنك الدولى على الدول النامية فهو الحد من الاتفاق الحكومى على التعليم، ولا سيما فى المستوى الثانى والجامعى، وذلك عن طريق تخفيض عدد الموظفين فى وزارة التعليم العاملين فى غير مجال التدريس، وعن طريق تخفيض مستوى المؤهلات المطلوبة من المدرسيين وتخفيض أجور المدرسين اذا اتضح ان هناك فائض من القوة العاملة فى مجال التدريس، وزيادة عدد حصصهم بزيادة أجرية زهيدة . هذا ويلاحظ أن كل هذه الاقتراحات تخالف الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى نادت بضرورة تحسين ظروف المدرسين تحسينا مستمرا[٧٢] .

وقد تؤثر سياسات التكيف الهيكلى على الفرص التعليمية بطريقة غير مباشرة وبطرق مباشرة فهى قد توثر عليها بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثيرها على

المستوى المعيشى للأسر – فقد يتدهور هذا المستوى لاسر عديدة مما يقلل نسبة الدخل التى يمكن أن تخصصها هذه الأسر للتعليم وفى الوقت ذاته فتدهور مستوى هذه الاسر قد يزيد من احتياجها الى عمل اطفالها، وسحبهم من نظام التعليم أو عدم الحاقهم اصلا بالتعليم . وتدهور المستوى المعيشى لعدد من الأسر الفقيرة بالاضافة الى أنه يحرم ابنائها من فرص الالتحاق بالمدرسة أو استكمال الدراسة، فهو قد يؤثر ايضا على الكفاءة الداخلية للنظام المعيشى للمدرسين وقد تؤثر سياسات التكيف الهيكلى على التعليم بطريقة مباشرة عن طريق الضغط على الانفاق الحكومى فى مجال التعليم، وغالبا ما يتم الضغط على الانفاق فى غير مجالات الاجور مما قد يكون له آثار سلبية على النظام التعليمى، فتدهور المبانى المدرسية ونقص الكتب والادوات المدرسية قد يؤثر على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى وبالتالى على نوعية التعليم .

ويتضح مما سبق أن سياسات التكيف الهيكلى تؤثر على الطلب على التعليم بسبب تدهور المستوى المعيشى لكثير من الاسر الفقيرة فى الوقت الذى تزيد فيه تكلفة التعليم، مما يؤدى إلى اضطرار بعض هذه الاسر الى سحب اطفالها من مختلف مراحل التعليم أو عدم الحاقهم اصلا به وتشغيلهم ايضا لضمان مساهمتهم فى دخل الاسره . ومن ناحية العرض، فان الضغط على الانفاق العام فى مجال التعليم قد يؤدى الى الحد من الفرص التعليمية المعروضة بل وتدهور نوعية التعليم .

فمن المتوقع اذن ان يكون لسياسات التكيف الهيكلى آثار سلبيه على نسبة الالتحاق وعلى العدالة الاجتماعية فى الحصور على الفرص التعليمية وعلى مدى جودة التعليم .

وفيما يلى سوف نقوم بتحليل السياسة التعليمية الحالية فى مصر للكشف عن مدى تنفيذ سياسة التكيف الهيكلى فى مجال التعليم، ثم سوف نحاول الكشف عن آثار هذه السياسة على القضايا الاساسية فى مجال التعليم، وهى

مدى تحقيق عمومية التعليم الابتدائى ومدى العدالة الاجتماعية فى الحصول على الفرص التعليمية والكفاءة الداخلية للنظام التعليمى أو مدى جودة العملية التعليمية . وأخيرا الكفاءة الخارجية للتعليم أو مدى مساهمتها فى العملية الانتاجية .

ثانيا : المستوى التنفيذى (فى مصر) :

قد يرى البعض أنه لما كانت الاتفاقية التى ابرمت بين مصر ،وصندوق النقد الدولى بشأن برنامج التكيف الهيكلى ترجع لعام ١٩٩١م فانه من المبكر محاولة الكشف عن اثار هذا البرنامج فى المرحلة الراهنة . وفى الواقع، فان الحكومة المصرية قد توصلت الى اتفاق سابق مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٧ بشأن برنامج الاصلاح الاقتصادى، بل لقد بدأت محاولة للتحرر الاقتصادى الجزئى منذ عام ١٩٧٧ بتوصية من صندوق النقد الدولى فاذا كان البرنامج الرسمى للتكيف الهيكلى بدأ عام ١٩٩١ ، فان سياسة اعادة الهيكلة الاقتصادية بدأت منذ منتصف السبعنيات اى منذ حوالى عشرين سنة مما يتيح الكشف عن آثارها .

وسوف نعتمد على بعض المؤشرات الاقتصادية للكشف عن مدى تأثر ميزانية التعليم بسياسة التكيف الهيكلى، وعن مدى تأثر المستوى المعيشى للاسر بسياسة التكيف الهيكلى، ومدى تحملها أعباء اضافية فى مجال التعليم ثم نعتمد على بعض المؤشرات القانونية والاحصائية للكشف عن الميكانزمات التى تم بمقتضاها الضغط على ميزانية التعليم اذا اتضح انه تم بالفعل ضغط هذه الميزانية.

١ - المؤشرات الاقتصادية :

ان اهم هذه المؤشرات وابسطها هو تطور نصيب الانفاق العام على التعليم من اجمالى الناتج القومى ومن اجمالى النفقات العامة .

ويوضح الجدول رقم (١) ان نصيب الانفاق فى مجال التعليم انخفض

خلال العشرين سنه الماضية فقد بلغ فى عام ٦٧/١٩٦٦ ٤ر٤ ٪ من اجمالى الناتج القومى و ٣ر١٥ ٪ من الانفاق الحكومى فى حين انه بلغ فى عام ٩٠/١٩٨٩ ٣ر٣ ٪ من اجمالى الناتج القومى و ١٠ ٪ من اجمالى الانفاق الحكومى .

جدول رقم (١)

نصيب الانفاق العام فى مجال التعليم من اجمالى الناتج القومى واجمالى الانفاق الحكومى

نصيب الانفاق على التعليم	٦٧ / ١٩٦٦	٩٥ / ١٩٨٩
من اجمالى الناتج القومى	٪ ٤ر٤	٪ ٣ر٣
من اجمالى الانفاق الحكومى	٪ ١٥ر٣	٪ ١٠ر٠

المصدر :

Nassar, H., Quelques Consequences sociales des programmes d'ajustement structurel, in Egypt, Monde Arabe, 12-13, 1993, 176

واذا كانت المؤشرات السابقة تحدد الى حد كبير عرض الفرص التعليمية فان المؤشرات الخاصة بمدى الانفاق الاسرى على التعليم تحدد الى حد كبير مدى الطلب على التعليم الى جانب عوامل اخرى مثل ظروف سوق العمل .

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور نسبة الانفاق الاسرى على التعليم خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩١[٩] فقد ارتفعت نسبة الانفاق الاسرى على التعليم وخاصة فى الطبقات الدنيا خلال هذه الفترة وفى الحضر أكثر منها فى الريف ويعتبر هذا التطور مؤشرا على مدى التطبيق التدريجى لمبدأ أستعادة التكلفة ولا سيما خلال العشر سنوات الماضية ، وقد يؤدى ذلك الى تناقص الطلب على التعليم بين

الطبقات الفقيرة .

جدول رقم (٢)

تطور نسبة الانفاق الاسرى على التعليم فى مجموع الانفاق الاسرى

السنة	٧٥/١٩٧٤	٨٢/١٩٨١	٩٢ / ١٩٩١
الطبقات الدنيا			
حضر	٪٠ر٩٠	٪١ر٠	٪١ر٩٠
ريف	٪٠ر٤٠	٪٠ر٤٤	٪١ر١٧
الطبقات الوسطى والعليا			
حضر	٪٣ر١٠	٪١ر٩٥	٪٣ر٠٠
ريف	٪١ر٣٠	٪ر٧٤	٪١ر٧٤

المصدر :

El Baradi I. M. Impact de la réforme economique sur les chances de scolarisation, Egypt, Monde arabe, 12-13, 1993 P. 191 .

وقد يكون لهذه الظاهرة عواقب وخيمة على مدى تكافؤ الفرص وعلى مدى التحاق ابناء الطبقات الدنيا بالنظام التعليمى .

اما المجموعة الثالثة من المؤشرات الاقتصادية فهى الخاصة بتطور المستوى المعيشى للسكان ذوى الدخل المحدود فى المجتمع فمن المتوقع ان يقع عبء اجراءات التقشف التى تفرضها سياسات التكيف الهيكلى على الاسر الفقيرة اكثر من غيرها مما قد يقودها الى سحب اطفالها من النظام التعليمى وتشغليهم من

اجل الحصول على اجر أضافى للأسرة ككل . ويوضح الجدول رقم (٣) المحسوب من خلال بيانات مختلف مسموح ميزانية الاسرة - انه اذا حدث انكماش لتفاوت الاتفاق بين الاسر الفقيرة والاسر الغنية خلال الفترة ٧٤-٨١، الا ان هذا التفاوت عاد الى التزايد خلال الفترة ٨١-٩١، مما يشير الى ضغط الانفاق فى الاسر الفقيرة خلال الفترة الاخيرة .

جدول رقم (٣)

نصيب العشرين فى المائة من الاسر الاكثر فقرا ومن الاسر الاكثر ثراء فى الانفاق الكلى للسكان

النسبة	حضر		ريف	
	٢٠ ٪ من الاسر الافقر	٢٠ ٪ من الاسر الاغنى	٢٠ ٪ من الاسر الافقر	٢٠ ٪ من الاسر الاغنى
٧٥ / ١٩٧٤	٩٫٨١	٣٧٫٤١	١١٫٣٧	٣٢٫٨٥
٨٢ / ١٩٨١	١١٫٨٥	٣٣٫٣٢	١٤٫٢٨	٢٦٫٠٢
٩١ / ١٩٩٠	١١٫٣٥	٣٤٫١٢	١٣٫٢٤	٢٩٫٢٥

المصدر :

El Laithy, H., and Kheir - El Din, H., Evaluation de la paureté en Egypte, Egypte, Monde Arabe, 12-13, 1993, p. 124 .

ومن المرجح ان تكون الفروق أكثر تفاوتا بين الاسر الاكثر ثراء والاسر الاكثر فقرا اذا حسبت هذه المؤشرات على مستوى الفرد وليس على مستوى الاسرة بسبب كبر حجم الاسرة فى الطبقات الفقيرة عنها فى الطبقات الثرية . وكما سبقت الاشارة فان هذا المؤشر الاقتصادى قد يؤثر بطريقة غير مباشرة على الفرص التعليمية للطبقات الفقيرة .

التعليمية على مختلف الطبقات فقد سبقت الإشارة الى أن مبدأ استعادة التكلفة يذهب فى اتجاه مضاد تماما لمبدأ تكافؤ الفرص . فاذا كان تطبيق هذا المبدأ الاخير من شأنه أن يؤدى الى تزايد الحراك الاجتماعى فى المجتمع، فمن المتوقع ان النموذج الحالى لتطبيق مبدأ استعادة التكلفة من شأنه ان يعطى امتيازات اكبر لابناء الطبقات الوسطى والعليا التى تستطيع الانفاق على تعليم ابنائها وضمان نوع واق من التعليم لهم سواء عن طريق الحاقهم بالمدارس الخاصة أو مدارس اللغات أو عن طريق توفير الدروس الخصوصية لهم . فمن شأن النموذج الحالى لمبدأ استعادة التكلفة أن يؤدى الى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية والى زيادة الجمود الاجتماعى والحواجز بين الطبقات . وتتفق توقعاتنا هذه مع ما توقعه د. محمود عبد الفضيل منذ عام ١٩٨٢ ، حيث أشار إلى أنه اذا كان التعليم خلال المرحلة الناصرية وسيله للحراك الاجتماعى، الا أنه قد يصبح بسهولة فى المستقبل حاجزا مؤسسيا فى وجه الحراك الاجتماعى . وهو يذكر على سبيل المثال ان المهن الطبية والهندسية شهدت تناقص فرص الحراك الاجتماعى الصاعد فى بداية السبعينات(٢٥) .

هذا، وكان يمكن لمبدأ استعادة التكلفة ان يتمشى مع مبدأ تكافؤ الفرص اذا طور المبدأ الأول بحيث يعتمد على المساهمة النسبية فى التكلفة وفقا للمستوى الاقتصادى لاسر التلاميذ والطلبة، على أن تكون نوعية التعليم غير مختلفة باختلاف مدى المساهمة الاقتصادية . وبهذه الطريقة يمكن ان يذهب الدعم فى مجال التعليم لمستحقيه فقط، كما يمكن منع التمايز فى نوعية التعليم بين من يسهمون ومن لا يسهمون فى التكلفة . بل يمكن عمل خطوة أضافية على طريق العدالة فى مجال التعليم عن طريق أعطاء منح دراسية لابناء الاسر الافقر، ولا سيما أن هذه الاسر هى الاكثر اضرارا من سياسة التكليف الهيكلى . فعدم وجود اجراءات تعويضية لابناء الاسر الفقيرة فى اطار النظام الحالى له تأثير كبير على عدم تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الفرص التعليمية (٢٦).

٢ - المؤشرات الاحصائية والقانونية :

نحاول فى هذا الجزء الكشف عن الاليات والاجراءات التى تم بمقتضاها الضغط على الانفاق الحكومى فى مجال التعليم واستعادة التكلفة من المنتفعين .

١ - الميكانيزمات والاليات التى يتم بمقتضاها الضغط على الانفاق الحكومى فى مجال التعليم .

أ - يعتبر اختزال المرحلة الابتدائية الى خمس سنوات فقط بدلا من ست سنوات ابتداء من عام ١٩٨٨ من اهم الميكانيزم التى اتبعت للضغط على الانفاق الحكومى فى مجال التعليم الابتدائى ولا يخفى ما قد يكون لهذا الاجراء من عواقب وخيمة على المستوى التحصيلى للتلاميذ كما سوف نوضح فى الجزء الثالث من هذه الدراسة .

ب ـ تحجيم عدد الطلبه فى مراحل التعليم فوق الابتدائية فقد اتجهت السياسة التعليمية الى النص فى تشريعاتها على الحد من نسب المقبولين فى التعليم الجامعى عن طريق الحد من نسب الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى العام - الموصل عمليا الى هذا التعليم - بنسبة ٣٠٪ من مجموع الطلاب الناجحين فى شهادة اتمام مرحلة التعليم الاساسى فى الدور الأول فقط[١٠] . ونتيجة لهذا النوع من الاجراءات، فقد تناقص عدد الطلبه فى التعليم الجامعى من ٦٦١٣٤٧ طالبا فى عام ٨٦/١٩٨٥ الى ٥٤٦٦٠٤ طالبا فى عام ٩١/٩٠ بنسبة ٢٠٪ خلال الخمس سنوات[١١] .

جـ- الاستخدام المفرط للمبانى المدرسية المتاحة، مما يساعد على الحد من بناء مدارس جديدة، ويتم ذلك بأسلوبين : أولهما اختصار اليوم المدرسى فى المرحلة الابتدائية الى أربع ساعات فقط مما يتيح استخدام المدرسة لفترتين أو ثلاث فترات، وثانيهما ارتفاع كثافة الفصل بحيث

وصل فى المرحلة الراهنة الى ٤٥ تلميـذا فى المتـوسط فى الفـصل الواحد، ويصل فى بعض الاحيان الى ٦٠تلميـذا[١٢] مما من شـأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على العملية التعليمية ويؤدى الى تدهور المستوى التعليمى للتلاميذ . وتدعم الارقام التفصيليه لميزانية التعليم هذه الملاحظات، اذ انخفضت النسبة المخصصة للاستثمارات (أى بناء مدارس ومعاهد جديدة) من ٨ر١٦ ٪ عام ٨٣/١٩٨٢ الى ٦ر١٣ ٪ عام ٩١/١٩٩٠[١٣] .

٢ – الميكانيزم والاليات التى يتم بمقتضاها استعادة التكلفة من المنتفعين.

ان الفكرة الكامنة وراء مبدأ استعادة التلكفة هى ان فرض رسوم على الخدمة يزيد من قيمتها المعنوية لدى المنتفعين، فهم يحاولون الاستفادة منها اقصى استفادة وقد تم تنفيذ مبدأ استعادة التكلفة بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة.

انا عن الطرق المباشرة، فتتلخص فى السماح بانشاء مدارس خاصة ومدارس رسميه للغات[١٤] وتحصيل رسوم الالتحاق فى المدارس الخاصة فى كل المراحل[١٥]، بل وتشجيع أنشاء هذا النوع من المدارس . وتدعم الاحصاءات المتاحة هذا الاتجاه اذ اتضح ان نسبة التلاميذ المقيدين فى الصف الأول الابتدائى فى المدارس الخاصة بلغت ٣ر٧ ٪ فى عام ٧٢/١٩٧١ ثم ارتفعت الى ٧ر٧ ٪ فى عام ٩٤/١٩٩٣[١٦]، اى انها تضاعفت خلال العشرين سنه الماضية .

وتتضمن الطرق المباشرة ايضا جواز تحصيل رسوم من الطلاب فى المدارس الحكومية، فقد جاء فى القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨١ جواز تحصيل رسوم مقابل خدمات اضافية تؤدى للتلاميذ أو تأمينات عن استعمال الاجهزة أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الاساسى الالزامى . كما اجاز القانون اداء الطالب للامتحان مرة اضافية مقابل دفع رسوم معينة[١٧] كما صدرت قرارات وزارية عام ١٩٨٩

تفرض رسوما اضافية على الطلاب، منها ما يجب تحصيله دفعه واحدة ومنها ما يجب تحصيله فى موعد لا يتجاوز من بداية العام الدراسى، وهو مالا يجوز الاعفاء عنه(١٨) .

أما عن الطرق غير المباشرة لاستعادة التكلفة فهى تتمثل بصفة اساسية فى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التى يلجأ اليها التلاميذ والطلبه لتعويض القصور الذى يتميز به التعليم الرسمى بشقيه العام والخاص . وتشير بيانات دراسة ميدانية أجريت فى عام ١٩٩٤ على ثلاث محافظات هى القاهرة وكفر الشيخ والمنيا الى أن حوالى ٦٠٪ من التلاميذ حصلوا على تدريس أضافى أثناء التعليم الابتدائى ، سواء فى شكل دروس خصوصية أو مجموعات تقوية (جدول رقم ٤) . وبصفة عامة، فقد زاد انتشار التعليم الاضافى فى المدن عن القرى، كما تزايد انتشار التعليم الاضافى مع انخفاض عمر الافراد فى فئة العمر (١١-١٧)، مما يعنى زيادة انتشار الظاهرة فى الدفعات التعليمية الاحداث .

هذا ومن الملاحظ ان المساهمة فى التكلفة قد لا تكون من قبل المنتفعين بها بل قد تكون من قبل بعض المنظمات الطوعية التى تمول بعض المدارس عن طريق التبرعات الداخليه أو المساعدات الخارجية وتوجد بعض هذه المدارس الخاصة المجانية فى مصر ولكن بقدر محدود جدا . فقد بلغ عددها فى عام ١٩٨٩/٩٠ ٣٨٠ مدرسة للمرحلة الابتدائية و١٠٤ مدرسة للمرحلة الاعدادية(٢٠) ومن الصعب التنبؤ بالدور الذى يمكن أن يلعبه المجتمع المدنى فى المستقبل فى مجال التعليم . غير أن تجارب بعض الدول النامية فى هذا المجال اسفرت عن نتائج سلبية متمثلة فى ظهور كيانات من الدرجة الثانية .

ثالثا : المستوى التقييمى :

يمكن تقييم ايه سياسة تعليمية بالرجوع الى ثلاثة معايير :

أولهم : أثر السياسة التعليم على العدالة الاجتماعية فى مجال التعليم، أو

جدول رقم (٤)

مدى تعاطى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بالمدارس (٪) حسب نوع التلميذ والمنطقة

المنطقة		الدروس الخصوصية		مجموعات التقوية فى المدارس		كلاهما		لا تدريس أضافى	
		بنات	صبية	بنات	صبية	بنات	صبية	بنات	صبية
القاهرة		٣٤	٣٤	٤٦	٤٣	١٥	١٧	٣٤	٤١
كفر الشيخ	حضر	٧٧	٨١	٤	٢	٣	١	٢٢	١٨
	ريف	٦١	٦٣	١	٢	١	١	٣٨	٣٧
المنيا	حضر	٣٩	٤٠	٢٧	٣٤	١٠	١٦	٤٤	٤٢
	ريف	٢٥	٢٤	١٧	١٥	٥	٥	٦٣	٦٥
جميع المناطق	حضر	٤٥	٤٦	٣١	٣١	١١	١٣	٣٤	٣٦
	ريف	٤٨	٤٧	٧	٧	٢	٣	٤٧	٤٨
	جملة	٤٧	٤٧	١٨	١٧	٦	٧	٤١	٤٣

المصدر : د. نادر فرجانى الالتحاق بالتعليم الابتدائى، مسح ميدانى فى ثلاث محافظات بمصر، مركز المشكاة أكتوبر ١٩٩٤ ص٨٣

بتعبير آخر كيف تحسن هذه السياسة التوزيع الحقيقى للفرص التعليمية وإلى أى مدى تسهم فى اختراق الحدود المفروضة على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية لبعض الفئات كالاناث مثلا أو الفئات الفقيرة أو بعض المناطق الجغرافية ؟

وثانيهم : تأثير السياسة التعليمية على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى ؟ أى كيف تساعد هذه السياسة على ان يحقق النظام التعليمى افضل النتائج فى أطار الموارد المتاحة ؟ .

وثالثهم : تأثير هذه السياسة على الكفاءة الخارجة للنظام أو مدى مساهمة هذه السياسة فى زيادة انتاجية العمل والالتحاق بسوق العمل أو الحصول على بعض الاهداف الاجتماعية والسياسة المرغوب فيها (المشاركة الديمقراطية أو الصحة ألخ) (٢١).

وسوف نحاول فيما يلى الاجابة على هذه التساؤلات أو على الأقل عن جزء منها حتى يمكن تقييم السياسة التعليمية الراهنة وفقا لمعايير موضوعية .

(١) السياسة التعليمية الراهنة والعدالة الاجتماعية :

١ – الالتحاق بالمدرسة الابتدائية : أن أبسط معايير العدالة الاجتماعية فى مجال التعليم هو ان تتاح فرص الالتحاق بالمدرسة الابتدائية لجميع الاطفال، ولا يبقى الاطفال خارج المدرسة، وسوف نعتمد فى تقدير تطور نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية على الدراسة الميدانية التى أجريت فى ثلاث محافظات (القاهرة – كفر الشيخ – المنيا) للكشف عن العوامل المحددة للالتحاق بالمدرسة وعن مدى اكتساب التلاميذ للمهارات الاساسية(٢٢)، فتشير بيانات هذه الدراسة الى أن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائى خلال الاثنتى عشر سنة الاخيرة كانت متقلبة أى دون اتجاه مستمر سواء نحو التصاعد أو التراجع (جدول رقم ٥) وذلك سواء لدى الذكور أو لدى الاناث . ويجب الاشارة فى هذا الصدد الى أنه يجب تقييم سياسة التكيف الهيكلى فى مجال التعليم ليس فقط بالنظر إلى ما تدهور سواء من

الناحية الكمية أو الكيفية، ولكن بالنظر ايضا إلى ما لم يتحسن، اى بالاشارة الى الفرص الضائعة .

جدول رقم (٥)

نسبة الدين سبق لهم الالتحاق بالتعليم الابتدائى وفقا للعمر والنوع

نسبة الالتحاق		
العمر	ذكور	أناث
٦	٨٨	٨٠
٧	٩٥	٨٠
٨	٩٢	٨٤
٩	٩٧	٨٥
١٠	٩٢	٧٦
١١	٩٥	٨٧
١٢	٩٣	٧٩
١٣	٩٣	٨٠
١٤	٩٦	٨٠
١٥	٩٣	٨٣
١٦	٩٠	٨٠
١٧	٩٥	٨٧

المصدر د. نادر فرجانى، مرجع مذكور ص٣٨

ولاشك أنه توجد سمات بنيوية فى المجتمع تحول دون التحاق فئة معينة من الاطفال بالمدرسة وأهمها الحاجة الى عمل الاطفال فى الريف وحتى فى المدينة، وحاجة الام إلى مساعدة ابنتها فى الاعمال المنزلية، وعدم ملاءمة المناهج التعليمية للظروف البيئية لبعض الاطفال .

٢ـ توزيع الفرص التعليمية على مختلف الطبقات الاجتماعية : لقد أوضح

بورديو Bourdieu في دراسات عديده أنه حتى في ظل سياسة تعليمه تعتمد على مبدأ التكافؤ الرسمي للفرص – حيث من المفترض ان الفرص التعليمية متاحة للجميع وان الانتقاء يتم فقط على اساس المواهب او المجهود العلمي– توجد تمايزات اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤثر على انتقاء الطلبه فالرصيد الثقافى والرصيد االقتصادى للطلبة يؤثر على مدى انجازهم التعليمى ويذهب بورديو الى ابعد من ذلك، فيؤكد أنه حتى اذا اعتمدت السياسة التعليمية على مبدأ التكافؤ الحقيقى للفرص – حيث تعطى منح ومساعدات للطلبة المنتمين للطبقات الفقيرة – فالتمايزات الاجتماعية والثقافية يكون لها أثر قوى على مدى الانجاز التعليمى للطلبة . وفى التحليل النهائى يرى بورديو أن الانجاز فى مجال التعليم لا يرجع الى مواهب خاصة كما يوحى بذلك مبدأ تكافؤ الفرص، بل يرجع إلى الامتيازات التى يتمتع بها ابناء الطبقات المحظوظة . وقد وجد من خلال الدراسات الميدانية التى قام بها فى فرنسا ان احتمال التحاق أبناء العمال بالجامعة لم يتعد ٢ ٪ فى حين ان احتمال التحاق ابناء العاملين بالمهن الحرة بلغ ٦٠ ٪ وقد وجد ايضا ان الاصل الاجتماعى للطالب يؤثر على مدى الحرية المتاحة له فى اختيار الكلية التى سوف يلتحق بها، فأبناء الطبقات الثرية أمامهم فرص الالتحاق بالكليات المرغوبة أكثر من أبناء العمال والفلاحين[٢٣] .

فاذا كان هذا هو الحال فى ظل مبدأ تكافؤ الفرص الرسمى أو الحقيقى، فمن المتوقع أن التمايزات الاجتماعية سوف يكون لها تأثير أقوى فى حالة الاخذ بمبدأ استعادة التكلفة .

وفيما يتعلق بمصر، فان الدراسات التى حاولت الكشف عن توزيع الفرص التعليمية على مختلف الطبقات الاجتماعية، نادرة جداً وأجريت على عينات صغيرة وفى فترة سابقة لبدء السياسة التعليمية الجديدة، وبالتالى فهى لا تساعد على الكشف عن أثر تطبيق هذه السياسة[٢٤] .

غير أنه يمكن توقع بعض نتائج هذه السياسة فيما يتعلق بتوزيع الفرص

ولعل نظام الانتساب الموجه الذى أخذت به الجامعات مؤخرا لهو نموذج صارخ على سوء تطبيق مبدأ استعادة التكلفة اذ تفرض رسوم على غير المتفوقين الذين هم فى الأغلب من الطبقات الفقيرة، فى حين ان المتفوقين الذى ينتمى معظمهم الى الطبقات القادرة، غير مطالبين بدفع رسوم .

٣- توزيع الفرص التعليمية وفقا للنوع : يوضح الجدول رقم (٦) تطور نسبة الفتيات فى مختلف المراحل التعليمية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩١، ويلاحظ من هذا الجدول :

أ - أن نسبة الفتيات فى المرحلة الابتدائية لم تتحسن تحسنا يذكر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ . فهناك اذن فئة من الفتيات لم تستوعبها المدرسة الابتدائية، وان هذه الفئة أكبر من فئة الصبية الذين خارج المدرسة الابتدائية . ويدل ذلك على أن نسبة من الاسر الفقيرة ترسل ابنائها الى المدرسة الابتدائية ولكنها لا ترسل بناتها .

ب - ارتفعت نسبة الفتيات فى كل من المرحلة الاعدادية والثانوية فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ عما كانت عليه فى عام ٨٦/٨٥، وكادت تقترب من نسبة الفتيات فى المرحلة الابتدائية . فيدل ذلك على أن الفتاة التى التحقت بالمرحلة الابتدائية لها تقريبا نفس فرصة الذكور فى الالتحاق بالمرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية .

جـ- غير أن الحاجز الكبير يأتى عند الالتحاق بالمرحلة الجامعية، فلم تتحسن نسبة الفتيات فى المرحلة الجامعية خلال الخمس سنوات الاخيرة، وهى تقل بكثير عن نسبة الفتيات فى المراحل التعليمية السابقة، فيبدو اذن ان نسبة الفتيات اللاتى وصلن الى المرحلة الثانوية ولم يستطعن اختراق حاجز الجامعة أكبر من نسبة الذكور الذين فى الظروف ذاتها .

فالحواجز اذن التى تقف امام زيادة تعليم الفتيات تكمن عند الالتحاق

بالمرحلة الابتدائية ثم عند الالتحاق بالجامعة .

جدول رقم (٦)

تطور نسبة الفتيات فى مختلف المراحل التعليمية

المرحلة التعليمية	٧/١٩٧٢	٨٢/٨١	٨٤/٨٣	٨٦/٨٥	٩١/٩٠
ابتدائية	٣٨٫٠	٤٠٫٩	٤٢٫٢	٤٤٫١	٤٤٫٣
اعدادية	٣٣٫٠	٣٨٫٥	٣٩٫٤	٤٠٫٣	٤٣٫٧
ثانوية	٣٢٫١	٣٦٫٧	٣٧٫٠	٣٧٫٦	٤٢٫١
جامعية	٢٩٫٩	٣٢٫٠	٣٤٫٦	٣٥٫٠	٣٥٫٢

المصدر : الكتاب الاحصائى السنوى، سنوات مختلفة .

ويرجع انخفاض نسبة الفتيات فى التعليم الابتدائى عن نسبة الصبية الى الضرورات الاقتصادية التى قد تدفع بعض الاسر الى سحب الفتاة من المدرسة للمساعدة فى اعمال المنزل، ويرجع حاجز التعليم الجامعى الى القيم الثقافية المنتشرة فى بعض البيئات والتى ترى أن تعليم البنت لا ينبغى أن يتجاوز مستوى معينا حتى لا تجد صعوبة فى الزواج أو التوافق فى الحياة الاسرية(٢٧) .

٤ـ توزيع الفرص التعليمية وفقا للمواقع الجغرافية (حضر / ريف) : لما كانت بعض الفئات الاجتماعية أكثر قدرة على مقاومة المحاولات المبذولة لخفض نصيبها من الانفاق العام على التعليم، فقد يؤثر ذلك على العدالة فى حالة تناقص الموارد . فمثلا لما كانت المدارس الحضرية أقرب من مركز توزيع الاجهزة والادوات المدرسية فهى اقدر على زيادة نصيبها من الميزانية المتناقصة . وهذا من شأنه أو يؤثر على عرض التعليم فى الريف سواء كميا أو كيفيا . .

ومن ناحية أخرى، فان الحاجة الى عمل الاطفال توثر على الطلب الاجتماعى على التعليم وتضافر هذين العاملين يؤدى الى تحديد الفرص التعليمية

فى كل من الريف والحضر .

وهناك نقص كبير فى البيانات الخاصة بتوزيع الفرص التعليمية وفقا للمواقع الجغرافية (حضر / ريف) وان وجدت هذه البيانات فهى تصنف وفقا لموقع المدرسة وليس وفقا لمحل سكن التلميذ / الطالب أو محل ميلاده . ولما كانت المدارس الثانوية مركزة فى البنادر والجامعات مركزه فى عواصم المحافظات، فالبيانات المتوفرة لا تتيح معرفة الريفين الملتحقين بالمراحل التعليمية فوق الابتدائية.

أما المدارس الابتدائية، فهى منتشرة حاليا فى معظم القرى فيمكن إذن الاعتماد على موقع المدرسة لمعرفة نسبة الاطفال الريفيين الملتحقين بالمدرسة الابتدائية .

جدول (٧)

تطور نسبة الاستعاب وفقا للموقع الجغرافى

الموقع	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٤
حضر	٪٩٣	٪٩٣	٪٩٤
ريف	٪٦١٫٥	٪٨٤٫٦	٪٨٢

المصدر : ١٩٧٦ و ١٩٨٦ : وزارة التربية والتعليم بالنسبة لاعداد التلاميذ وتعددات ١٩٧٦ و ١٩٨٦ بالنسبة لتقدير الفئة العمرية المقابلة .

١٩٩٤ : د. نادر فرجانى، مرجع مذكور ص٤٢ .

ويشير هذا الجدول الى ركود نسبة الاستيعاب خلال الفترة ٨٦-٩٤ وان تراجعت تراجعا ضئيلا فى الريف وارتفعت ارتفاعا طفيفا فى الحضر، وان الفجوة بين الريف والحضر مازالت كبيرة . وليس من الواضح ما اذا كانت هذه الفجوة ترجع إلى التحيز فى توزيع موارد التعليم بين الريف والحضر أم أنها ترجع الى

عدم ملاءمة نوعية التعليم الابتدائى لظروف البيئة الريفية، أم أنها ترجع إلى الحاجة الى عمل الاطفال فى الريف، مما يقلل الطلب على التعليم . ومن المرجح أن الفجوة ترجع لتضافر هذه العوامل الثلاثة .

فاذا كان الريف قد احرز تقدما كبيرا خلال الفترة ٧٦ – ٨٦ فيما يتعلق بنسبج استيعاب الاطفال فى المرحلة الابتدائية، فقد احبط هذا الاتجاه خلال الفترة الاخيرة ٨٨ – ٩٤ .

٥– توزيع الفرص التعليمية على مختلف المراحل التعليمية : أن اديبات التعليم تشير إلى أن جزءا كبيرا من الانفاق العام على التعليم يخصص للتعليم الجامعى فى الدول النامية والى أن ذلك ينطوى على تمايزات اجتماعية ضخمة . فقد اثبتت دراسات عديدة ان معظم الملتحقين بالتعليم الجامعى هم من الطبقات الثرية، وهم فى الوقت ذاته أكثر المستفدين من ميزانية التعليم .

وقد أظهرت بعض الدراسات أن الضغط على ميزانية التعليم فى اطار التكيف الهيكلى ينطوى على الضغط على ميزانية التعليم الابتدائى أكثر منه على ميزانية التعليم الجامعى .

ويوضح الجدول رقم (٨) أن نسبة الإنفاق على الطلب فى التعليم العالى بالنسبة للإنفاق على تلميذ الابتدائى قد ارتفعت خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٨ .

جدول رقم (٨)

نسبة الإنفاق على الطالب الجامعى بالنسبة للإنفاق على تلميذ الابتدائى

النسبة	نسبة الانفاق	نسبة التغير ٨٠ – ٨٨
١٩٨٠	٤ر٩٢	
١٩٨٨	٥ر٥٠	٥٨ر.

المصدر : Reimers, R., and Tiburcio : L. op. cit.

وإذا كانت النسبة العامة على الإنفاق الجامعى من مجموع الأنفاق على التعليم قد انخفضت خلال الفترة ذاتها (جدول رقم ٩) فيدل ذلك على أن متوسط نسبة الانفاق على الطالب الجامعى بالنسبة لتلميذ الإبتدائى قد ارتفع نتيجة لخفض عدد الطلبة فى التعليم الجامعى كما سبق أن أشرنا عند تحليل ميكانزم تنفيذ سياسة التكيف الهيكلى فى مجال التعليم .

والفكرالسائد فى أدبيات التعليم المعاصرة هو أنه يجب أعادة توزيع ميزانية التعليم بحيث يوجه جزء كبير منها إلى التعليم الإبتدائى، وذلك لثلاثة أسباب : أولهم أن معظم الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعى هم من أبناء الأسر الثرية التى تستطيع دفع رسم انتفاع، وثانيهم : أن التعليم الأساسى للجميع أصبح هدفا عالميا منذ إتفاقية جومتين (تايلاند) عام ١٩٩٠ ، أى أنه أصبح التزاما دوليا اخلاقيا . وثالثهم : أن الانفاق على التعليم الإبتدائى يمكن أن يؤدى إلى تحسينات فى مجال التنمية البشرية أكثر من الإنفاق على المستويات العليا من التعليم كما أنه يسهم على المدى الطويل فى الإمكانيات الإنتاجية للإقتصاد .

جدول رقم (٩)

تطور توزيع ميزانية التعليم على مختلف المراحل التعليمية

١٩٨١ - ١٩٨٩

النسبة	التعليم العام	التعليم الجامعى	جملة
٨١ - ١٩٨٠	٦٧,٣	٣٢,٧	١٠٠
٨٤ - ١٩٨٣	٦٧,٧	٣٢,٣	١٠٠
٩٠ - ١٩٨٦	٦٩,١	٣٠,٩	١٠٠
٩٠ - ١٩٨٩	٦٩,١	٣٠,٩	١٠٠

المصدر : El Baradi op. cit. p. 188

وهكذا يتضح أن الفترة الأخيرة كانت فترة ركود بالنسبة لمعظم المؤشرات المتاحة للعدالة الإجتماعية . فقد توقفت زيادة نسبة الفتيات فى التعليم الإبتدائى والجامعى، وتوقفت نسبة الإستيعاب فى كل من الريف والحضر واستمرت الفجوة بين الريف والحضر فى مجال توزيع الفرص التعليمية الإبتدائية فى نفس المستوى تقريبا . وأن نسبة الإنفاق العام على الطالب الجامعى قد ارتفعت بالنسبة للإنفاق على تلميذ الإبتدائى .

٢ـ السياسة التعليمية الراهنة والكفاءة الداخلية للنظام التعليمى:

يقاس عادة مدى جودة التعليم عن طريق قياس الكفاءة الداخلية للنظام أى نسبة الملتحقين بالصف الأول الذين يستكملون المرحلة التعليمية غير أن هذا المقياس وأن كان سهل الإستخدام ويعتمد على بيانات متوفرة، إلا أنه يفتقر إلى الدقة إذ قدينخفض مستوى التلاميذ ولكن يتساهل المدرسون ويفرطون فى تنجيح الطلبة مما يكون له عواقب وخيمة على مستوى التحصيل الدراسى دون أن يستطيع هذا المقياس الكشف عنه .

وهناك مؤشران متاحان لقياس نسبة الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى : أولهما : نسبة المتسربين فى اطار فوج معين منذ الصف الأول الإبتدائى حتى السنة النهائية للمرحلة . وثانيهما : نسبة الناجحين فى الشهادة الإبتدائية من مجموع الحاضرين . وسوف نركز فيما يلى على المرحلة الإبتدائية، لأن اذا كان الأساس متينا كانت هناك احتمالات كبيرة أن تكون المراحل التالية فى مستوى جيد، أما إذا وهن الأساس فقد لحق الوهن المبنى بأكمله .

١ – تطور نسبة المتسربين من التعليم الإبتدائى فى أفواج مختلفة :

ترجع ظاهرة التسرب من المدرسة الإبتدائية إما إلى الحالة الإقتصادية للأسرة، وإما إلى انخفاض كفاءة التعليم، فالطفل الذى لا يستطيع متابعة الدروس

ويفشل فى الامتحانات قد يترك المدرسة الإبتدائية (جدول رقم ١٠) وإذا نظرنا إلى تطور نسبة التسرب من المدرسة الإبتدائية نجد أنها فى تناقص مستمر طوال الثلاثين الماضية ١٩٥٦ - ١٩٨٦ مما قد يوحى بتحسن الكفاءة الداخلية للمدرسة الإبتدائية .

أما المقياس الثانى المتاح لمدى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى فى المرحلة الإبتدائية، فهو نسبة الناجحين من الحاضرين فى امتحان نهاية المرحلة، ويشير الجدول رقم (١١) إلى أن نسبة الناجحين كانت فى زيادة مستمرة طوال الثلاثين السنة الأخيرة، وخاصة منذ منتصف السبعينات .

جدول رقم (١٠)

تطور نسبة التسرب فى أفواج معينة

منذ التحقاها بالصف الأول وحتى انتهائها

من المرحلة الإبتدائية

السنة	نسبة التسرب
٥٧/١٩٥٦	٪٦٦,١
٦٢/١٩٦١	٪٤٢,٤
٦٧/١٩٦٦	٪٣٦,٥
٧٢/١٩٧١	٪٢٦,٣
٨٩/١٩٨٨	٪٢٦,٢

المصدر : ١٩٥٦-١٩٧١ : UNICEF, The state of egyptian chil-dren, Abril 1988, p. 157.

٨٨-٨٩ وزارة التربية والتعليم - بيانات غير منشوره .

فيشير المقياسان السابقان اذن إلى أن الكفاءة التعليمية كانت فى تحسن مستمر خلال الثلاثين سنة الأخيرة .

جدول رقم (١١)

تطور نسبة الناجحين فى الشهادة الإبتدائية

السنة	النسبة
١٩٦٠ – ١٩٦١	٪٤٨,٧
١٩٥٥ – ١٩٦٧	٪٥٥,٢
١٩٧١ – ١٩٧٢	٪٦٢,٥
١٩٧٥ – ١٩٧٦	٪٦٢,٥
١٩٨٠ – ١٩٨١	٪٨٣,٦
١٩٨٢ – ١٩٨٣	٪٨٨,٨
١٩٨٨ – ١٩٨٩	٪٨٩,٢
١٩٩٣ – ١٩٩٤	٪٨٨,٤

المصدر : ١٩٦٠ – ١٩٨٢ . بثينة محمود الديب، أثر الزيادة السكانية السريعة على التعليم فى مصر، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ١٩٨٦ (غير منشور) ص١٦ .

١٩٨٨ – ١٩٩٣ – وزارة التربية والتعليم – بيانات غير منشورة .

ولكن بمقارنة هذه النتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على ثلاث محافظات (القاهرة – كفر الشيخ – المنيا) فى عام ١٩٩٤ واعتمد فيها على اختبارات معيارية لقياس المقدرة فى المهارات الأساسية فى مجالات القراءة والكتابة والحساب طبقت على أفراد العينة ١٠ – ١٧ سنة الذين سبق لهم الإلتحاق

بالمدارس، اتضح ما يلى :

١ – انخفاض مستوى اكتساب المهارات الأساسية عبر دفعات أكمال التعليم الإبتدائى خلال الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٣ أى منذ اختزل المرحلة الإبتدائية فى خمس سنوات بدلا من ست سنوات . وتشير هذه النتيجة بوضوح إلى تأثير الإجراءات التنفيذية لسياسة التكيف الهيكلى فى مجال التعليم على مدى جودة التعليم، بل أنها تخالف النتائج التى توصلنا إليها من تحليل المؤشرات التقليدية .

٢ – ارتفاع مستوى اكتساب المهارات الأساسية بين تلاميذ المدارس الخاصة مقارنة بتلاميذ المدارس الحكومية، مما يؤكد وجود ازدواجية فى نوعية التعليم الذى يتلقاه كل من أبناء القادرين وغير القادرين .

فالتمايزات الإجتماعية اذن لا تقتصر على نسب الإلتحاق بل تظهر أيضا فى مستوى التحصيل وفى نوعية التعليم . فالطبقات الفقيرة قد تحصل على قسط من التعليم، ولكن تحصل على مستوى منخفض من التعليم .

٣ – أن الذين لجأوا إلى الأنواع المختلفة من التدريس الإضافى كمجموعات تقوية أو دروس خصوصية لم يظهروا تفوقا فى مستوى اكتساب المهارات الأساسية .

ويعزو الباحث هذه النتيجة الأخيرة إلى أن الدروس الخصوصية تعطى التلميذ القدرة على اجتياز الإمتحانات لإكمال التعليم الإبتدائى ولكن لا تكسبهم المهارات المطلوبة . فاستعادة التكلفة بالأسلوب غير المباشر السابق الإشارة إليه لا تقترن بالتحسن فى مستوى اكتساب المهارات الأساسية .

٤ – هناك تمايز كبير بين مستوى اكتساب المهارات بإختلاف المواقع الجغرافية . فقد سجلت القاهرة أعلى الدرجات، فى حين سجل ريف المنيا كل الحدود الدنيا للدرجات . ويتضح فى هذا المجال أيضا أن التفاوت فى الفرص التعليمية بين الريف والحضر لا يقتصر على الفرص الكمية الممثلة فى نسب

on human development and proposed strategies to alleviate pouverty : the case of Egypt, September 1994 (unpublished) p. 10.

فيتضح آذن من البيانات السابقة أن العائد الإقتصادى للتعليم على المستوى الفردى قد انخفض خلال الفترة الأخيرة، سواء بالنسبة لسنوات الإنتظار قبل الإلتحاق بعمل أو بالنسبة لتدنى الأجور فى حالة الإلتحاق بالعمل . ويبدو من هذه النتيجة الغريبة أن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية تعاقب الذين يسعون إلى الحصول على قدر من التعليم، وعندما يرتفع اتفاق الأسرة على التعليم، وينخفض العائد الاقتصادى للتعليم، هناك احتمال كبير أن تحجم الأسر الفقيرة عن تعليم أبنائها إذ أن النظرة المنتشرة للتعليم بين الطبقات غير القادرة هى نظرة اقتصادية أكثر منها نظرة إجتماعية أو ثقافية .

فيتضح اذن أن السياسة التعليمية الراهنة لها آثار سلبية أو على الأقل آثار غير إيجابية على مستوى العدالة الإجتماعية فى مجال التعليم وعلى الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام .

خاتمة :

من كل ما سبق يتضح أن السياسة التعليمية فى مصر اتجهت خلال الفترة الأخيرة إلى ضغط الإنفاق العام على التعليم وإلى دفع الأسر إلى المساهمة المباشرة أو غير المباشرة فى نفقات التعليم .

واتضحت أيضا النتائج السلبية لهذه السياسة بالنسبة لمعظم مؤشرات التعليم، ولا سيما على نسب الإلتحاق والتفاوتات فى الفرص التعليمية وكل من الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمى .

ويجب الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه إذا كانت هذه السياسة تساعد فى المدى القصير على إعادة توازن للإقتصاد المصرى إلا أنها سوف تؤدى فى المدى الطويل إلى إهدار الموارد البشرية .

هذا فى حين أن تنمية هذه الموارد قد يعود بافائدة على الإقتصاد المصرى على المدى الطويل .

فإذا كان لابد من تطبيق برنامج التكيف الهيكلى، يجب تطويره بحيث لا يقتضى الأمر المساس بالإنفاق العام على النواحى الإجتماعية (التعليم والصحة)، كما يجب أن يأخذ هذا البرنامج فى الاعتبار أن التعليم ليس سلعة تباع، بل وليس فقط خدمة تقدم بل هو وسيلة أساسية للتنمية البشرية التى تعتبر هدفا فى حد ذاته كما أكد ذلك تقرير التنمية البشرية الذى أصدره صندوق الأمم المتحدة للتنمية(٣٠) .

واذا كان لابد من الأخذ بمبدأ المساهمة الإقتصادية فى مجال التعليم فيجب تحديد مدى هذه المساهمة ومن الذى سوف يساهم بحيث يمكن حماية الفئات الحساسة فى المجتمع من آثار التكيف الهيكلى وعدم تحملها مرتين هذه الآثار، وهو ما تنادى به منظمة الأمم المتحدة للأطفال تحت اسم التكيف بوجه إنسانى(٣١) .

المراجع والهوامش

١ – بلغت نسبة الدول النامية التى تبنت برامج التكيف الهيكلى ٥٥٪ فى نهاية الثمانيات محسوبة من Reimers, F., and Tiburcio, L., Education, adjustment and reconstruction : Options for change, U.N.E.S.C.O. 1993, p. 15 .

٢ – Parfitt, T., The Politics of adjustment in Africa withspecial reference to Egypt, in the economics and politics of structural adjustment in Egypt, Cairo Papers in Social Science, Vol. 16, Monograph 3, Fall 1993 p. 4 .

٣ – U.N.E.S.C.O. World education Report, 1993, p. 53-58 .

٤ – البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨٨ ، مؤسسة الأهرام، يونيو ١٩٨٨ ، ص١٥٤ – ١٥٨

٥ – المرجع ذاته .

٦ – UNESCO, op. cit. p. 49 - 53 .

٧ – Ibid .

٨ – Reimers, F., op. cit. p. 25

٩ – يجب تناول هذه البيانات بحذر شديد لسببين : أولهما : أن متوسط الإنفاق الأسرى على التعليم محسوب بالنسبة لجميع الأسر سواء كان بها أم لم يكن بها تلاميذ أو طلبة . وثانيهما : أن حساب نفقات التعليم لم يشمل الملابس الضرورية والمواصلات الضرورية للذهاب إلى المدرسة . فمن المرجح أن تكون نسبة نفقات التعليم بالنسبة لمجموع الإنفاق الأسرى أعلى من تلك الموضحة فى الجدول .

١٠ – سليمان نسيم وآخرون، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الإجتماعى والجنائية، القاهرة ١٩٩١ ص١١٢ .

١١ – الكتاب الأحصائى السنوى، يونيو ١٩٩٢ ص٢١٢ .

١٢ – World Bank, Poverty alleviation and adjustment in Egypt, Report No 8515 - EGT, 1990. p. 118 .

١٣ – El Bardi, M., Impact de la reforme economique sur les chances de scolarisation en Egypte, Egypte/Mande arabe, 12-13, 1993 p. 185 .

١٤ – القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

١٥- القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ .

١٦- وزارة التربية والتعليم، بيانات غير منشورة .

١٧- عادل عازر، العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٢٨ ، العدد الثانى، مايو ١٩٩١ ، ص١٩٧ .

١٨- سليمان نسيم وآخرون، مرجع مذكور ص١١٢ .

١٩- نادر فرجانى، الإلتحاق بالتعليم الإبتدائى واكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب، مسح ميدانى فى ثلاث محافظات بمصر، صندوق الأمم المتحدة للأطفال القاهرة، ١٩٩٤ ص٨٠ .

٢٠- El BAradi, M., op. cit. p. 181 .

٢١- Reimers, F., op. cit. p. 58.

٢٢ - نادر فرجانى، مرجع مذكور .

٢٣- Bourdieu P., et Passeron J.C. Les heritiers, editions de minuit, Paris 1985 .

٢٤- أنظر مثلا بالنسبة للخلفية الإجتماعية لطلبة الجامعة : محمد عبد الرحمن شفشق، دور الجامعة فى تشكيل الصفوة المصرية، المجلة الإجتماعية القومية، ١٩٦٨ العدد ٢ . ٢٥١ - ٢٦١ ، وبالنسبة للخلفية الإجتماعية لطلبة المرحلة الثانوية بمحافظة الغربية :

Tourky, A.F., democratisation de l'enseignement en Egypte 1952 - 1972, Doctorat 3e-cycle, universite Rene Descartes, Paris 1976 (non publié)

٢٥- Abdel - Fadil, M., Educational expansion and income distribution in Egypt, 1952-1977., The Political economy of income

distribution in Egypt, Holmes and Meyers Publishers, New York 1982, p. 375 - 434 .

٢٦- Reimers, F., op. cit. b. 50 .

٢٧- د. حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ١٩٩٢ ص٢٩٥ .

٢٨- د. نادر فرجاني، مرجع مذكور .

٢٩- Handoussa, H., and Potter, C. Employment and structural adjustment in Egypt, in the 1990s, A.U.C. Press Cairo 1991 p. 8

٣٠- صندوق الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ .

٣١- Cornea, G.A., Adjustment with a human face, UNICEF, Oxford university press, London 1989 .